مركز القاهرة
لدراسات حقوق الإنسان
(CIHRS)

إعلان الدار البيضاء

للحركة العربية لحقوق الإنسان

صادر عن المؤتمر الدولى الأول للحركة العربية لحقوق الإنسان
الدار البيضاء ، ٢٣ - ٢٥ أبريل ١٩٩٩

إعلان الدار البيضاء

الهيئة الاستشارية للمؤتمر

المغرب

إدريس اليزمي
امينة لمريني
عبد الرحمن بن عمرو
عبد العزيز بناني

الجزائر

مصطفى بوشاش

تونس

خديجة الشريف
صلاح الجورشي
كمال الجندوبي
منصف المرزوقي

السودان

أمين مكي مدني
عبد الله النعيم

موريتانيا

فاطمة أمباي

سوريا

أكثم نعيسة

لبنان

وائل خير

فلسطين

خضر شقيرات
راجي الصوراني
محمد زيدان
مها أبو دية

العراق

عبد الحسين شعبان

مصر

آمال عبد الهادي
جورج عجايبي
عبد العزيز محمد
هاني مجلي

مجلس أمناء مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

إبراهيم عوض (مصر)
أحمد عثماني (تونس)
أسمى خضر (الأردن)
السيد يسن (مصر)
آمال عبد الهادي (مصر)
سحر حافظ (مصر)
عبد الله النعيم (السودان)
عبد المنعم سعيد (مصر)
عزيز بو حمد (السعودية)
غانم النجار (الكويت)
فيوليت داغر (لبنان)
محمد أمين الميداني (مصر)
هاني مجلي (مصر)
هيثم مناع (سوريا)

منسق البرامج
مجدي النعيم

المستشار الأكاديمي
محمد السيد سعيد

مدير المركز
بهي الدين حسن

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

إعلان الدار البيضاء

للحركة العربية لحقوق الإنسان

صادر عن المؤتمر الدولي الأول للحركة
العربية لحقوق الإنسان
الدار البيضاء
٢٣–٢٥ أبريل ١٩٩٩

إعلان الدار البيضاء
للحركة العربية لحقوق الإنسان
©حقوق الطبع محفوظة ١٩٩٩
الناشر : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
٩شارع رستم حاردن سيتي القاهرة
تليفون : ٣٥٤٣٧١٥ ٣٥٥١١١٢
فاكس : ٣٥٥٤٢٠٠
العنوان البريدي: ص ب:١١٧ مجلس الشعب-القاهرة

الرقم البريدي: ١١٤٦١

E.mail cihrs@idsc.gov.eg

إخراج : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

رقم الايداع بدار الكتب : ٨٢١٨ / ٩٩
الترقيم الدولي :

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

هيئة علمية وبحثية وفكرية تستهدف تعزيز حقوق الإنسان في العالم العربي ويلتزم المرّكز في ذلك بكافة المواثيق والعهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان. يسعى لتحقيق هذا الهدف عن طريق الأنشطة والأعمال البحثية والعلمية والفكرية بما في ذلك البحوث التجريبية والأنشطة التعليمية.

وهو مركز إقليمي عربي مختص بدراسة العوامل الهيكلية المؤثرة على وضعية حقوق الإنسان في العالم العربي، والتوصل لمداخل للارتقاء بها، مع إيلاء اهتمام خاص لقضايا الخصوصية الثقافية العربية وتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان.

يتبنى المركز لهذا الغرض برامجا علمية وتعليمية، تشمل القيام بالبحوث النظرية والتطبيقية، وعقد المؤتمرات والندوات والمناظرات والحلقات الدراسية. ويقدم خدماته للدارسين في مجال حقوق الإنسان..

يدير مركز القاهرة نشاطه من خلال عدة برامج، كما يصدر عدداً من سلاسل المطبوعات، فضلاً عن نشرة ومجلة فصلية بحثية؛ كما يصدر مجلتين أخريتين تضمان مختارات يقوم المركز بترجمتها من مجلتي MERIP و REPRODUCTIVE HEALTH MATTERS بالتشاور مع هيئتي تحريرهما.

لا ينخرط المركز في أية أنشطة سياسية ولا ينضم لأية هيئة سياسية عربية أو دولية تؤثر على نزاهة أنشطته، ويتعاون مع الجميع من هذا المنطلق.

يتمتع مركز القاهرة بوضع استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وبوضع المراقب لدى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان الشعوب.

المؤتمر الدولي الأول
للحركة العربية لحقوق الإنسان
(آفاق المستقبل)

نظمه مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، واستضافه في الدار البيضاء المنظمة المغربية لحقوق الإنسان في الفترة من ٢٣-٢٥ أبريل ١٩٩٩ بحضور ١٠٠ مشارك ومراقب من ٤٠ منظمة حقوق إنسان من ١٥ دولة عربية فضلاً عن عدد من الخبراء الدوليين بصفة مراقب.

كانت لحظة انعقاد المؤتمر هي ذروة مناقشات امتدت بين أغلبية المشاركين فيه على مدار شهرين بالفاكس والبريد الإلكتروني، تعليقاً على ١٦ ورقة عمل جرى تداولها، وبناء عيها أعدت مسودة إعلان الدار البيضاء، التي جرت مناقشتها أيضاً قبل المؤتمر من أعضاء الهيئة الاستشارية (٢٣ عضوا من ١٠ دول عربية) لتصدر المسودة الثانية في ٢٢ أبريل، وذلك في آلية تقوم على مبدأ المشاركة الكاملة. وقد ناقش المؤتمر على مدى ثلاثة أيام عددا من القضايا الهامة من خلال ١٦ مجموعة عمل اجتمعت بالتوازي، علاوة على أربعة جلسات عامة؛ كما افتتح على هامشه المعرض العربي الأول لمطبوعات حقوق الإنسان بمشاركة ١٥ منظمة لحقوق الإنسان.

اعتمد المؤتمر إعلان الدار البيضاء ووثيقة برنامجية بعنوان مهام الحركة العربية لحقوق الإنسان، كما أصدر قراراً خاصاً بالتضامن مع المدافعين عن حقوق الإنسان في تونس وسوريا.

إعلان الدار البيضاء

بدعوة من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وبضيافة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان انعقد "**المؤتمر الدولي الأول للحركة العربية لحقوق الإنسان: آفاق المستقبل**" في الدار البيضاء بالمغرب خلال الفترة ٢٣-٢٥ أبريل/نيسان ١٩٩٩ للبحث في أوضاع حقوق الإنسان في العالم العربي، ومسئوليات ومهام الحركة العربية وآفاق عملها في المستقبل.

وبعد مناقشات مستفيضة أعلن المؤتمر أن المرجعية الوحيدة في هذا الصدد هي الشرعة الدولية لحقوق الإنسان ومواثيق وإعلانات الأمم المتحدة، كما شدد على عالمية حقوق الإنسان.

البيئة الدولية

وتدارس المؤتمر البيئة والظروف الدولية المؤثرة على أوضاع حقوق الإنسان خاصة في العالم العربي، ويؤكد على ما يلي:

- الدعوة إلى إصلاحات جوهرية في منظمة الأمم المتحدة بهدف جعلها أكثر تمثيلا لمناطق وشعوب العالم وأكثر فعالية في أداء دورها والتعبير عن المصالح والمسئوليات المشتركة للبشرية.
- أهمية الالتفات إلى النتائج الوخيمة المترتبة على استغلال مبادئ حقوق الإنسان لتحقيق أهداف خاصة بالسياسة الخارجية لبعض الدول، ويؤكد المؤتمر أن العالم العربي مازال يعاني من جراء التوظيف النفعي السياسي والدعائي لحقوق الإنسان من جانب بعض القوى الكبرى، وهو ما يظهر في سياسة الكيل بمكيالين والمعايير المزدوجة التي تقوم بها الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.
- دعوة مجلس الأمن لمراجعة نظام العقوبات الدولية وأساليب تطبيقها ومطالبته بإصدار قرار فوري غير

مشروط بإنهاء العقوبات الاقتصادية على العـــراق نظـــرا لتأثيرها الفتاك بالسكان المدنيين الذي يماثل تـــأثير الإبـــادة الجماعية.

- رفض أساليب التلاعب من جانب بعض الحكومات العربية بالعواطف الوطنية ومبدأ السيادة للتحلل من الالـتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- رفـــض كـــل محاولـــة لاســـتخدام الخصوصيـــة الحضارية والدينية للطعن في مبدأ عالمية حقوق الإنســـان. وأن الخصوصية التي ينبغي الاحتفاء بها هي تلـــك التـــي ترسخ شعور المواطن بالكرامة والمساواة وتـــثري ثقافتـــه وتعزز مشاركته في إدارة شؤون بلاده.

السلام وحقوق الشعوب والأقليات في العالم العربي

وإذ يعلن المؤتمر تأييده لمشروع تخصيـــص عقـــد الأمـــم المتحدة لثقافة السلام، فإنه يؤكد على أن الســـلام المقبـــول هو الذي ينهض على احترام الحقوق الأساســـية ومعـــاني العدالة والكرامة الأصيلة للشعوب، كما ينبغي أن يقوم علـــى أحكام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحـــدة والاحـــترام الواجب لحقوق الإنسان وعلى رأسها حق تقرير المصير.

إن حقوق الشعب الفلسطيني تمثل المعيـــار الســـليم لقيـــاس اتساق المواقف الدولية تجاه السلام العادل وحقوق الإنســـان. وإن الحركة العربية لحقوق الإنسان ستطبق هذا المعيار فـــي علاقتها بمختلف القوى والمنظمات الدولية.

وإذ يؤكد المؤتمر الدعم الكامل لحق الشعب الفلسطيني فـــي تقرير مصيره وإنشاء دولته المستقلة على ترابـــه الوطنـــي المحتل – وعاصمتها القدس– وحق اللاجئين فـــي العـــودة والتعويض وفقا لقرارات الأمم المتحدة، فإن المؤتمر يطالب بإزالة المستوطنات ووضع حد نهائي لسياسات وممارســـات العنف وإنهاء كافة أشكال التمييـــز العنصـــري وانتـــهاكات حقوق الإنسان التي تمارسها إسرائيل ضد فلســـطيني عـــام ١٩٤٨ وإلغاء الطـــابع العنصـــري الصـــهيوني التوســـعي لإسرائيل.

إن بناء السلام العادل يقتضي أيضا انسحاب إسرائيل الفوري وغير المشروط من الجولان وجنوب لبنان وفقا لقرارات مجلس الأمن.

وفي انتظار ذلك يدعو المؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية السكان المدنيين في وقت الحرب إلى الوفاء بالتزاماتها القانونية والعمل على إلزام قوات الاحتلال الإسرائيلي بتطبيق أحكام الاتفاقية باعتبار هذا التطبيق يشكل الحد الأدنى لحماية وسلامة المدنيين الفلسطينيين. ويؤكد في هذا الإطار على ضرورة التزام الدول الأطراف في الاتفاقية بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بعقد مؤتمر خاص للدول المتعاقدة في ١٥ يوليو ١٩٩٩ لبحث الإجراءات الكفيلة بتطبيق أحكام الاتفاقية في الأراضي المحتلة. كما يدعو المنظمات الدولية والعربية للمشاركة في الحملة الدولية لحث الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة للعمل من أجل ضمان تطبيق أحكامها في الأراضي المحتلة.

يثمن المؤتمر مواقف الدول و المنظمات المؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني ومنها موقف الاتحاد الأوربي، خاصة رفضه الاعتراف بموقف إسرائيل تجاه القدس.

ويرحب المؤتمر كذلك بتوصية المفوضية الأوربية بحظر استيراد البضائع المنتجة من المستوطنات الإسرائيلية، ويدعو كافة الدول إلى تبني مواقف مماثلة.

كما يطالب المؤتمر السلطة الوطنية الفلسطينية باحترام حقوق الإنسان والفصل بين السلطات وإلغاء محاكم أمن الدولة والإفراج عن المعتقلين السياسيين.

وعند مناقشته لقضية الأقليات القومية في العالم العربي، أكد المؤتمر تمسكه بمبدأ حق تقرير المصير، وإدانته الشديدة لجميع أعمال القهر والطغيان وشن الحرب التي مورست وتمارس ضد الأقليات في العالم العربي وخاصة أعمال الإبادة الجماعية والتهجير القسري والاسترقاق. ويؤكد أن الحركة العربية لحقوق الإنسان ستتعامل مع هذه الممارسات باعتبارها جرائم ضد الإنسانية.

وفى هذا الإطار يؤيد المؤتمر حق الشعب الكردي فى تقرير المصير. ويدعو الأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر دولي خاص

بحضور كافة الأطراف المعنية للتوصل إلى حل متكامل وشامل للمعاناة المستمرة للشعب الكردي.
كما يدعو المؤتمر إلى وقف الحرب التي تدور رحاها في السودان وبناء السلام في إطار صيغة تكفل إقامة نظام ديمقراطي يضمن التعددية السياسية والمشاركة في الحياة العامة واحترام حقوق الإنسان دون تمييز بين المواطنين، بما في ذلك كفالة حق مواطني جنوب السودان في تقرير مصيرهم.

الأوضاع العامة
لحقوق الإنسان فى العالم العربي

رغم الانفراج النسبي فيما يتعلق بوضع حقوق الإنسان في عدد من البلدان العربية ، إلا أن الصورة العامة ما زالت قاتمة مقارنة بالتطور الحاصل فى مناطق أخرى من العالم، والتي يفاقمها فشل الجامعة العربية في توفير نظام إقليمي فعال في حل النزاعات بين الدول العربية، وآليات حماية لحقوق الإنسان في العالم العربي.
ويعبر المؤتمر عن قلقه لاستمرار افتقار عدد من البلدان العربية إلى البنية القانونية العصرية، بما في ذلك غياب دستور وبرلمان ونظام قضائي حديث، واستمرار رفضها للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وهذه الحالة تنطبق على المملكة العربية السعودية وعدد من بلدان الخليج.
وتوقف المؤتمر طويلا إزاء استمرار أعمال القمع الشامل للحقوق والحريات الأساسية، واستمرار بناء قانوني يقوم على تشريع القسوة والعنف في العراق وليبيا وسوريا والسودان والبحرين رغم انضمامها إلى عدد من أهم المعاهدات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وشيوع انتهاكات جسيمة وخطيرة لحقوق الإنسان لا يمكن متابعتها بدقة لانتفاء الحد الأدنى من ظروف استقصاء الحقائق.
ويلفت المؤتمر النظر إلى أن أعمال العدوان الخارجي والعنف العسكري أو الاقتصادي التي تعاني منها كل من العراق وليبيا تقود إلى مزيد من تفاقم حالة حقوق الإنسان.

وأكد المؤتمر أن أعمال العنف والنزاعات الداخلية المسلحة كما هو الحال في السودان والصومال تمثل بحد ذاتها انتهاكا خطيرا لحق الحياة والسلامة الجسدية والعيش في سلام وجميع الحقوق الأخرى.

وإذ يعبر المؤتمر عن قلقه للوضع السائد في الجزائر منذ إلغاء الانتخابات ١٩٩٢، فإنه يدين بشدة الجرائم والمذابح المرتكبة من جانب الجماعات المسلحة والميليشيات العسكرية، التي طالت عشرات الآلاف من المواطنين. كما يدين الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان المرتكبة من قبل الدولة والمتمثلة بصفة خاصة في الاختفاء القسري لآلاف الأشخاص.

واستعرض المؤتمر أوضاع حقوق الإنسان في الدول العربية الأخرى، والمتسمة بضعف مبدأ سيادة القانون والضمانات المؤسسية والتشريعية وغيرها للتمتع بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، والاعتداء على مبدأ استقلال القضاء. وهو ما يفضي إلى انتهاكات خطيرة ومنهجية لحقوق الإنسان، خصوصاً جريمة التعذيب. ويأسف المؤتمر لحدوث تراجع في بلدان كانت قد أحرزت تقدما نسبيا في حقوق الإنسان مثل تونس ومصر واليمن والأردن.

ويعبر المؤتمر عن ارتياحه للتقدم النسبي المحرز في الأوضاع العامة لحقوق الإنسان في المغرب في العقد الأخير بفضل جهود منظمات حقوق الإنسان المغربية وسائر المنظمات الدولية.

وفي هذا الإطار يؤكد المؤتمر على ما يلي:

١- **الضغط من أجل إصلاح وتحديث مؤسسات الجامعة العربية** وإجراء الإصلاحات التشريعية والعملية الضرورية بما يكفل احترام حقوق الإنسان ومشاركة المواطن العربي ورقابته على هذه المؤسسات.

٢- دعوة جامعة الدول العربية لمراجعة كافة الاتفاقات ذات الصلة بحقوق الإنسان وبخاصة **الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب**، وكذلك إعادة النظر في **الميثاق العربي لحقوق الإنسان** الصادر عام ١٩٩٤ وتكييفه بما ينسجم والمعايير الدولية تمهيداً لوضع اتفاقية عربية جديدة لحقوق الإنسان بالتعاون مع المنظمات العربية لحقوق الإنسان. وقد

قرر المؤتمر تشكيل مجموعة عمل لإعداد مشروع لهذه الاتفاقية.

٣- **الضغط من أجل إصلاح التشريعات العربية** وبخاصة تلك التي تتعارض مع حريات الرأي والتعبير وتداول المعلومات والحق في المعرفة، والعمل من أجل إنهاء سيطرة الدولة على كافة وسائل الإعلام ومطالبة الحكومات العربية بتقنين حق التجمع والتنظيم السلمي لكافة الجماعات والقوى الفكرية والسياسية بما في ذلك جماعات الإسلام السياسي غير المسلحة وذلك في إطار قانون ودستور ديمقراطي.

٤- **مطالبة كافة جماعات الإسلام السياسي المسلحة بنبذ العنف** والتوقف عن ممارسته ومطالبة النخب والتيارات السياسية والفكرية بالامتناع عن ممارسة الإرهاب الفكري عبر التكفير والتخوين والتشهير.

٥- **ضرورة البدء بإصلاحات سياسية جوهرية في العراق** تقود إلى دستور ونظام ديمقراطي يحقق المساواة بين المواطنين ويلغي الطائفية السياسية ويأخذ في الاعتبار التكوينات المتعددة كأساس للوحدة الوطنية وفقا لمبدأ المواطنة المتساوية ويقنن الحقوق الأساسية للإنسان.

٦- الدعوة **لإنهاء الأوضاع الاستثنائية بالسودان** وإلى عقد مؤتمر دستوري شامل بمشاركة القوى السياسية والمدنية لضمان العودة للديمقراطية والسلام بالسواء.

٧- المطالبة **بتعزيز الإصلاحات السياسية** التي بدأت عام ١٩٨٩ في الجزائر من أجل تهيئة السبيل لوقف العنف وإلقاء السلاح وإطلاق سراح المعتقلين دون محاكمة وإعادة محاكمة من حوكموا منهم في إطار القوانين الاستثنائية وإجلاء مصير آلاف المختفين وتمكين العدالة من محاسبة المسئولين عن جرائم الاختفاء والتعذيب والقتل. ويؤكد المؤتمر على أهمية استجابة الحكومة للمبادرات العادلة والمشروعة لفتح حوار جاد لتحقيق السلام وتوسيع مجال الحريات العامة.

المسئوليات الملقاة
على عاتق الحركة العربية لحقوق الإنسان

١- تعزيز النضـــال مـــن أجـــل الديمقراطيـــة وارتكـــاز الاستراتيجية العامة للحركة علـــى هـــذه المهمـــة. ويؤكـــد المؤتمر أن ضرورات الحفاظ على الطابع غـــير المتحـــيز للحركة وتأمين استقلالها عن الأحزاب السياسية لا يتعارض مع العمل على خلق مناخ من الحوار المتصل بين منظمـــات حقوق الإنسان وكافة الأحزاب السياسية للتعاون في تعزيـــز التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان ووضع ميثـــاق حد أدنى لضمان احترام حقوق الإنسان والديمقراطية ويـــأخذ في اعتباره خصوصية الواقع السياسي والاجتماعي في كـــل قطر على حدة.

٢- تحديد **الأولويات المشتركة في مجال الدفاع والحمايـــة** من جانب الحركة العربية لحقوق الإنســـان وتشـــمل هـــذه الأولويات:

- وضع حد نهائي لممارسات التعذيب وملاحقة ومســـاءلة مرتكبيه.
- إلغاء الأحكام العرفية وقوانين الطوارئ والتأكيد علـــى ضرورة احترام حرية التعبير والتجمع والتنظيم.
- وقف ممارسات الاعتقال الإداري والتحفظي وإطـــلاق سراح كافة سجناء الرأي والمعتقلين دون تهمة أو محاكمة.
- التصدي للمحاكم الاستثنائية والنضال من أجل تشـــريع وحماية ضمانات استقلال القضاء من كل عبث أو تدخـــل إداري.
- إدخال الإصلاحات الضرورية في التشريعات الأساسية ووقف العمل بالقوانين الاستثنائية وإنهاء ممارسة الإعـــدام التعسفي خارج إطار القانون وبموجب محاكمات جائرة.

٣ - النضـــال مـــن أجـــل نيـــل **الحقـــوق الاقتصاديـــة والاجتماعية** باعتبار أن حقوق الإنسان متكاملـــة لا تقبـــل

التجزئة أو المقايضة الفاصلة. وفي هـــذا الإطـــار يؤكـد المؤتمر على أن ضمان حقوق المواطنين في المشاركة -بما يتضمنه ذلك من ضمانات الرقابة الشعبية علـــى المـــوارد العامة للدولة- هو العمود الفقري لإعمال **الحق في التنمية**.

٤ - النضال من أجل **تعميق قيم حقـــوق الإنســـان فـــي الثقافة العربية والإسلامية** ويدخل في هذا الإطار:

• دعوة الحكومات العربية التي لم تصدق على الاتفاقيـــات الدولية لحقوق الإنسان إلى التصديق الفـــوري عليـــها دون تحفظ وإسقاط -من صدق منها- أي تحفظات سابقة عليـــها، والالتزام بما تمليه هذه الاتفاقيات من آليـــات فـــي مجـــال الحماية.

• دعوة الأكاديميين والباحثين والفقهاء للعمل على إبـــراز جذور حقوق الإنسان في الثقافة العربية وإبـــراز مســـاهمة الحضارة الإسلامية في إرساء قيم حقوق الإنسان، وإزالـــة التعارض المصطنع بين بعض مبادئ حقوق الإنسان وبعض التفسيرات السلفية التي تجاوزهـــا العصـــر ودعـــوة كافـــة المفكرين والساسة العرب إلى الترفع عن الزج بالدين فـــي علاقات صراعية مع حقوق الإنســـان واعتبـــار الحقـــوق المنصوص عليها في الشرعة العالمية الحد الأدنى الـــذي لا يجوز الانتقاص منه بدعاوى الخصوصية أو أيـــة دعـــاوى أخرى.

٥ - النضال من أجل الاعتراف **بحقوق المـــرأة** كجـــزء أصيل من منظومة حقوق الإنسان ويندرج في هذا الإطـــار التأكيد على:

• أن تمتع النساء بحقوق الإنسان هو عملية متكاملة ينبغي أن تشمل جميع مناحي الحياة داخل الأسرة وخارجها .

• أن المساواة الحقيقية بيـــن النســـاء والرجـــال تتجـــاوز المساواة القانونية إلى تغيير المفـــاهيم والتصـــدي للصـــور النمطية عن النساء ومن ثم فهي تقتضي إلى جانب المراجعة الشاملة للقوانين وفي مقدمتها قوانين الأحـــوال الشـــخصية

مراجعة وتطوير مناهج التعليم والمتابعة النقدية للخطاب الإعلامي.

• ضرورة إشراك المنظمات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان في مراجعة التشريعات القائمة وفي تطوير القوانين المدنية والجنائية بما يتيح التصدي الحازم لكافة أشكال العنف والتمييز ضد المرأة.

• دعوة الدول العربية التي لم تصدق على اتفاقية إزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة إلى المسارعة بالتصديق عليها ورفع كافة التحفظات من جانب الدول المصدقة.

• دعوة منظمات حقوق الإنسان والمنظمات النسائية للعمل على تفنيد تلك التحفظات والتصدي لثقافة التمييز وتبني مواقف شجاعة لفضح التستر باسم الدين لإضفاء المشروعية على النظرة الدونية للنساء. كما ينبغي على هذه المنظمات إيلاء اهتمام خاص بالرصد الدائم والمتابعة لمدى التزام الحكومات العربية بتعهداتها الدولية في مجال تمتع النساء بحقوقهن.

• ضرورة النظر في إمكانية تخصيص نسبة من مقاعد البرلمان والمؤسسات التمثيلية للنساء كإجراء مؤقت لحين توفر ظروف مواتية لعمل المرأة التطوعي وازدياد الوعي بأهمية المساواة بين الجنسين والقضاء على كافة صور التمييز.

٦ – التصدي لانتهاكات **حقوق الطفل** وبخاصة تلك الناجمة عن العقوبات الاقتصادية وعن تفاقم الصراعات المسلحة في بعض البلدان واتساع نطاق ظاهرة أطفال الشوارع وعمالة الأطفال، ويدعو المؤتمر في هذا الصدد إلى:

• تجريم ظاهرة استخدام الأطفال في الصراعات المسلحة ومساندة الجهود الرامية لرفع الحد الأدنى لسن التجنيد إلى ١٨ عاما.

• حظر تشغيل الأطفال في الأعمال التي من شأنها الإضرار بصحتهم أو أمنهم أو أخلاقهم.

• حظر تنفيذ عقوبة الإعدام في الجرائم التي يرتكبها أطفال دون سن ١٨ سنة إلى حين إلغاء عقوبة الإعدام بشكل شامل.

• حظر احتجاز الأطفال في نفس أماكن الاحتجاز المخصصة للبالغين.

٧ – **نشر ثقافة وتعليم حقوق الإنسان** انطلاقا من أن خط الدفاع الأول عن حقوق الإنسان يتمثل في وعي المواطن بحقوقه واستعداده للدفاع عنها ويقرر المؤتمر في هذا الشأن:

• ضرورة العمل على تذليل كافة المعوقات التي تحول دون الوصول إلى منابر ومؤسسات الإعلام والتربية والتعليم لنشر رسالة حقوق الإنسان ، وطرق كل الأبواب لإقناع الحكومات بتسهيل دور منظمات تعليم حقوق الإنسان، وإضافة مادة حقوق الإنسان إلى مناهج التعليم واستئصال كل ما يتنافى مع قيم حقوق الإنسان في هذه المناهج.

• تعزيز التعاون مع منابر الإبداع الفني والجمعيات الأهلية في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان والتركيز على بعض الفئات الوسيطة التي يمكن أن تلعب دورا حيويا في هذا المجال مثل المعلمين والإعلاميين والمشتغلين بالقضاء والمحاماة، ووضع الخطط المناسبة لتفعيل دور رجال الدين في المسجد والكنيسة في هذا المجال.

٨ – **تنمية وترقية أداء الحركة العربية لحقوق الإنسان.** وفي هذا الإطار يلفت المؤتمر النظر إلى بوادر التطور الهام في العدالة الجنائية الدولية، المتمثل في طرح اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية للتصديق، وفي احتمال محاكمة الجلاد بينوشيه.

ويؤكد المؤتمر أن هذا التطور يفتح الباب لإمكانية محاكمة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وهو ما يتعين معه على المدافعين عن حقوق الإنسان تطوير مناهج وآليات جديدة لجمع وتوثيق المعلومات التي يمكن استخدامها كدليل أمام هذه المحاكمات.

٩- حماية المدافعين عن حقوق الإنسان وحقهم في الحصول على المعلومات وعقد الاجتماعات والاتصال بكافة الأطراف المعنية وحقهم في استخدام القانون الدولي والوطني للدفاع عن حقوق الإنسان. وفي هذا السياق:

- يدين المؤتمر بصورة مطلقة كافة التحفظات التي تقدمت بها ١٣ دولة عربية على الإعلان العالمي لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.
- يؤكد المؤتمر أن سلوك كل دولة عربية على حدة إزاء المدافعين عن حقوق الإنسان سيكون مؤشراً محدداً لطبيعة تعامل حركة حقوق الإنسان العربية معها سلباً أو إيجاباً.
- يشدد المؤتمر على ضرورة التزام مناضلي حقوق الإنسان بالمعايير المهنية والحيدة السياسية التي تتطلب الدفاع عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بغض النظر عن هويتهم السياسية أو الأيديولوجية، وتطبيق قواعد المحاسبة الديمقراطية المتعارف عليها في هياكل المؤسسات المدنية وإعمال الشفافية الكاملة فيما يتعلق بمصادر التمويل وأوجه إنفاقها. ويعتبر المؤتمر أن الالتزام بهذه المبادئ يتسق مع جوهر مهمة الدفاع عن حقوق الإنسان، وقد يستوجب البحث في إنشاء كيان يمثل المجتمع المدني في الرقابة على أداء منظمات حقوق الإنسان ومدى التزامها بهذه المعايير.

١٠- التنسيق بين المنظمات العربية لحقوق الإنسان: يؤكد المؤتمر أن ضمان الحد الأدنى بالوفاء بهذه المسئوليات والتوصيات يتطلب الارتقاء بعلاقات التنسيق الثنائي والجماعي بين المنظمات العربية لحقوق الإنسان إلى أعلى مستوى. وبالنظر إلى الافتقار إلى آليات وهياكل للتنسيق

على الصعيدين الوطني والإقليمي فإن المؤتمر يعتبر هـــذه المهام ذات أولوية قصوى تتطلب مراجعة هيكل العلاقـــات القائمة بين أطراف الحركة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي أخذاً بعين الاعتبار التطورات الكمية والنوعية التي طرأت على حركة حقوق الإنسان في الجنوب، وسعياً إلـــى إنشاء آلية عالمية تقوم على التشاور الديناميكي المســـتمر، وتعزز مقومات علاقات الشراكة والتكـــافؤ بيـــن مكونـــات الحركة، بما يساعد على تعزيز فاعلية حركة حقوق الإنسان عالمياً وإقليماً ومحلياً.

sources and expenditures. The Conference considers that the commitment to these principles is consistent with the very essence of the task of defending human rights. This calls for the founding of a body to represent civil society in overseeing the performance of human rights NGOs and their commitment to these standards.

10- Coordination between the Arab human rights NGOS:

The Conference affirms that the minimum standard required for the fulfillment of these responsibilities and recommendations necessitates the elevation of bilateral and collective cooperation between Arab human rights NGOs to the highest level. Given the lack of national and regional coordination mechanisms and structures on the local and regional levels, the Conference considers these tasks of utmost importance. There is an urgent need for reviewing the present structure of relations between its components on the local, regional and international levels, taking into consideration the quantitative and qualitative developments of the human rights movement in the South. The movement should strive to found a new international mechanism based on continuous and dynamic consultation to promote the relationships of partnership and parity among its components. This is to help further the effectiveness of the movement on the international, regional and local levels.

and focusing on some intermediary strata that could be able to play a vital role in this sphere, such as teachers, media personnel, judges and lawyers. In addition, it is necessary to design suitable plans to activate the role of preachers in mosques and churches in this respect.

8- With respect to upgrading and advancing the capabilities of the Arab human rights movement, the Conference draws attention to the signs of substantial developments in **international criminal justice** manifested by the opening for ratification of the Convention on the International Criminal Court, and also the possibility of bringing to justice the torturer Pinochet. The Conference affirms that such developments open the door to the possibility of trying war criminals and perpetrators of crimes against humanity. This necessitates that human rights defenders develop new methodologies and tools to collect and document information that could be used as evidence before such trials.

9- Protecting **human rights defenders** and their rights to receive information, hold meetings, contact all the concerned sides, and make use of local and international law to defend human rights.

In this respect, the Conference

* Absolutely condemns all the reservations made by 13 Arab states to the Declaration on the Right and Responsibility of Individuals, Groups and Organs of Society to Promote and Protect Universally Recognized Human Rights and Fundamental Freedoms;
* Affirms that the conduct of any Arab government toward human rights defenders will be the determinant by which, negatively or positively, the Arab human rights movement will deal with it;
* Stresses that it is necessary for human rights defenders to commit themselves to the professional standards and political neutrality, which require defending the victims of human rights violations regardless of their political or ideological affiliations. It is also necessary that human rights defenders apply the rules of democratic review established in the structures of civil associations and exercise complete transparency regarding their financing

governments to their international commitments enjoyment of their rights.

* The necessity of considering the possibility of allocating a quota for women in parliaments, representative institutions and public bodies as a temporary measure. This should stand until appropriate tary activity take shape and until the awareness of the necessity of equality and the elimination of all forms of discrimination increases.

6- Confronting the violations of the **rights of the child** in the Arab world, specially those emanating from economic sanctions, the aggravation of armed conflicts in some countries, and the increase in the phenomena of street children and child labor. In this respect the Conference calls for the following:

* Criminalizing the engagement of children in armed conflicts, and supporting efforts aimed at raising the minimum age of military conscription to 18 years.
* Prohibiting the employment of children in occupations that may harm their health, security or morals.
* Prohibiting the implementation of capital punishment in crimes committed by children under 18 years of age; this is until the abolition of capital punishment entirely.
* Prohibiting the confinement of children in the detention places of adults.

7- Disseminating **human rights education** and culture on the basis that the first line of defense of human rights

to defend them. In this respect, the Conference has decided on the following:

* The need to overcome all obstacles preventing access to the fora provided by the media and the educational institutions to disseminate the message of human rights. It is necessary to try by all means to convince governments to facilitate the work of human rights education institutions, to add the subject of human rights to the educational curricula, and to uproot all that contravenes the values of human rights from the current curricula.
* Consolidating cooperation with the fora of artistic creativity and other non-governmental organizations in the realm of disseminating the culture of human rights,

culture, to exhibit the contribution of the Islamic civilization in establishing the values of human rights, and to dismantle the artificial contradictions between some human rights principles and some obsolete fundamentalist interpretations. Calling upon all Arab intellectuals and politicians to refrain from entangling Islam in a confrontation with human rights, and to consider those rights provided by international human rights law as a minimum to build upon and not to seek to reduce or call for their violation in the name of specificity or any other pretext.

5- Struggling for the recognition of as an integral part of the human rights system. This includes the affirmation of the following:

and comprehensive process that should encompass all facets of life within and outside the family.

* Real equality between women and men goes beyond legal equality to encompass changing the conceptions and confronting the stereotypes about women. Thus, it requires not only a comprehensive review of laws, foremost of which are personal status codes, but also the review and upgrading of educational curricula as well as the critical monitoring of the media discourse.
* In this respect, the Conference stresses the necessity of NGOs in the process of reviewing current legislations and in upgrading civil and criminal laws, with a view to resolutely confronting all forms of violence and discrimination against women.
* The Conference also calls upon the Arab governments that did not ratify the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women to do so expeditiously, and those that ratified it to lift their reservations.
* It also calls upon women and human rights NGOs to work to refute these reservations, to challenge the culture of discrimination, and to adopt courageous stances in exposing the practice of hiding behind religion to legitimize the subordination of women. These NGOs should also give special attention to the continued monitoring of the compliance by Arab

of human rights and democracy that takes into consideration the specific political and social context of every single country.

2- Determining the **common priorities** of the Arab human rights movement in the realms of advocacy and protection. These include the following:

* Putting a final end to the practice of torture, and pursuing its perpetrators and bringing them to justice.
* Annulling martial and emergency laws, and affirming the need to respect freedoms of expression, assembly and association.
* Ending administrative and preventive detention and releasing all prisoners of conscience and those detained without charge or trial.
* Opposing exceptional courts, campaigning for laws and safeguards which guarantee the independence of the judiciary from any administrative manipulation or intervention.
* Introducing necessary reforms to the basic laws, revoking exceptional laws, and putting an end to arbitrary and extra-judicial executions or those resulting from unfair trials.

3- Struggling for the realization of **economic and social rights**, considering that human rights are integrated, indivisible and are not exchangeable. In this respect the Conference affirms:

guaranteeing public oversight of the public revenues of the state, is the backbone of the application of the **right to development**.

4- Struggling for entrenching the values of **human rights in the Arab and Islamic culture**. This includes the following:

* Urging those Arab governments that did not ratify international human rights instruments to do so immediately and without reservations, and urging those that ratified them to lift their reservations, and to comply to the provisions of such instruments regarding the mechanisms of protection.
* Urging academics, researchers and religious scholars to shed light on the roots of human rights in the Arab

abstain from practicing intellectual terrorism through calling others apostates or traitors or defaming their characters.

5- The need to initiate substantial political reforms in Iraq leading to a democratic system and constitution that would bring about the equality of citizens, abolish political confessionalism, allow for diversity as a basis of national unity according to the principle of equality in citizenship, and enshrine fundamental human rights.

6- Calling for an end to the exceptional situation in Sudan and for convening a comprehensive constitutional conference with the participation of all the political and civil forces so as to ensure the restoration of democracy and peace.

7- Calling for the consolidation of the political reforms begun in 1989 in Algeria so as to prepare the ground for ending violence and laying down arms; releasing those detained without trial; retrying those who had been tried under exceptional laws; revealing the fate of the ; and bringing those responsible for the crimes of disappearance, torture and killing to justice. The Conference stresses the need for governments to respond to just and legitimate initiatives for opening a serious dialogue to establish peace and broaden public freedoms.

Responsibilities of the Arab Human Rights Movement

1- Promoting the **struggle for democracy** and basing the general strategy of the movement on such a task. The Conference affirms that the aims of preserving the non-partisan nature of the movement and ensuring its independence from political parties do not exclude working towards a constant dialogue between human rights organizations and all political parties. Such a dialogue should aim at cooperation to consolidate democratic transformation and respect for human rights, and to draft a code of minimum standards for the respect

of the principle of the independence of the judiciary. These conditions lead to grave and systematic violations of human rights, especially the crime of torture. The Conference regrets the reversal in some countries, which had realized some relative improvement in the condition of human rights, such as Tunisia, Egypt, Yemen and Jordan.

The Conference welcomes the relative progress in the general human rights situation in Morocco in the last decade, due to the efforts of the Moroccan and international human rights organizations.

In this respect, the Conference affirms the following:

1- Generating pressure to reform and upgrade the institutions of the League of Arab States and to achieve the legislative and practical reforms necessary for safeguarding human rights and for ensuring the participation in and monitoring of these institutions by Arab citizens.

2- Calling upon the League of Arab States to review all its conventions relating to human rights -- especially the Arab Agreement on Combating Terrorism-- and also to review the Arab Charter of Human Rights of 1994, with a view to drafting a new Arab convention on human rights, in cooperation with Arab human rights NGOs, so as to make it compatible with international standards. The Conference decided to form a working group to prepare a draft proposal for such a convention.

3- Generating pressure to reform the legislation of Arab countries, especially those contravene the freedoms of opinion, expression, and dissemination of information and the right to knowledge. Working towards ending the

governments legalize, in the framework of democratic constitutions and laws, the rights of assembly and peaceful association for all intellectual and political groups and forces, including the unarmed political Islamic groups.

4- Calling upon all political Islamic groups to renounce violence and to end its practice, and calling upon the intellectual and political community and forces to

The Conference expresses its alarm at the continued absence of a modern legal structure in a number of Arab countries. This includes the lack of a constitution, a parliament and a modern judicial system, in addition to their persistent rejection of international human rights standards. This applies to Saudi Arabia and a number of Gulf states.

The Conference discussed at length the continuation of acts that completely suppress fundamental rights and freedoms and the persistence of legal systems based upon the codification of cruelty and violence in Iraq, Libya, Syria, Sudan and Bahrain. This is despite their accession to some of the most fundamental international human rights conventions and agreements. The Conference also discussed the prevalence in these countries of grave and flagrant human rights violations that can not be accurately monitored because of the absence of the minimum requirements for fact-finding.

The conference draws attention to the fact that acts of external aggression and military or economic violence against Iraq and Libya further aggravate the human rights situation there.

The Conference affirms that the acts of violence and armed internal conflicts, as in Somalia and Sudan, constitute in themselves a grave violation of the rights to life, physical integrity, life in peace and all other rights.

While expressing its concern at the situation in Algeria since the cancellation of elections in 1992, the Conference strongly condemns the crimes and massacres committed by armed groups and military militias against tens of thousands of citizens. The Conference also condemns the grave human rights violations committed by the state, specifically the enforced disappearance of thousands of people.

The Conference examined the human rights situation in the other Arab countries, which are characterized by defects in the rule of law and in institutional, legislative and other safeguards for the enjoyment of human rights and fundamental freedoms, in addition to infringements

The Conference urges the Palestinian National Authority to respect human rights, to establish the separation of powers, to dissolve State Security Courts, and to release political prisoners.

In discussing the issue of minorities in the Arab world, the Conference affirms its commitment to the right to self-determination and its strong condemnation of all acts of oppression, despotism and war that have been and are still being committed against minorities in the Arab world, especially genocide, displacement and enslavement. The Conference affirms that the Arab human rights movement will treat such actions as crimes against humanity.

In this context, the Conference declares its support for

calls upon the United Nations to convene a special international conference with the participation of all the concerned parties to reach an integrated and comprehensive solution to the continued suffering of the Kurdish people.

The Conference also calls for an end to the war in Sudan and urges the establishment of peace within the framework of a formula that ensures the establishment of a democratic system of political plurality, participation in public life, and respect for human rights without discrimination between citizens -- including securing the right of the citizens of South Sudan to self-determination.

The General Conditions of Human Rights in the Arab World

Despite the relative relaxation in the human rights situation in a number of Arab countries, the general picture remains gloomy in comparison with the progress realized in other parts of the world. This is exacerbated by the failure of the League of Arab States to provide an effective regional conflict-resolution system and mechanisms for the protection of human rights in the Arab world.

national soil --with Jerusalem as its capital-- and the right of return for the refugees and to compensation in accordance with UN resolutions. The Conference demands the dismantling of settlements, the elimination of all forms of racial discrimination and human rights violations against the Arabs of Israel, and the elimination of the racist zionism and the expansionist nature of Israel.

The establishment of a just peace requires the immediate and unconditional withdrawal of Israel from the Golan Heights and South Lebanon in accordance with UN Security Council resolutions.

Meanwhile, the Conference calls upon the contracting parties of the Fourth Geneva Convention on the Protection of Civilian Persons in Times of War to fulfill their legal obligations and to work towards compelling the Israeli occupation forces to apply the provisions of the Convention, considering that these provisions constitute the minimum standards required for the protection and safety of Palestinian civilians. In this regard, the Conference affirms that it is necessary that the High Contracting Parties comply with the UN General Assembly resolution to hold a special conference of the High Contracting Parties on July 15th, 1999, to examine the measures required for the enforcement of the provisions of the Convention in the occupied territories. The Conference also calls upon international and Arab NGOs to join the international campaign to urge the High Contracting Parties of the Fourth Geneva Convention to work towards enforcing its provisions in the occupied territories.

The Conference values the positions of NGOs and states in support of the rights of the Palestinian people and the position of the European Union among them -- especially the refusal to recognize the Israeli stance on Jerusalem. The Conference also hails the

the goods produced in the Israeli settlements and calls upon all states to adopt similar positions.

- Calling upon the UN Security Council to review the international sanctions system and its application methods. The Conference also urges the UN Security Council to decide to immediately and unconditionally end the economic sanctions on Iraq, considering that their devastating effects on the civilian population could be likened to genocide.

- Rejecting the manipulation by some Arab governments of patriotic sentiments and the principle of sovereignty so as to avoid complying with international human rights standards.

- Rejecting any attempt to use civilizational or religious specificity to contest the universality of human rights. Commendable specificity is that which entrenches the dignity and equality of citizens, enriches their culture and promotes their participation in the administration of public affairs.

Peace and the Rights of Peoples and Minorities in the Arab World

The Conference declares its support for the proposed UN Decade for the Culture of Peace and affirms that acceptable peace is that which is based on respect for

dignity. It should also be based upon the provisions of international law, the UN resolutions, and the due respect of human rights -- most notably the right to self-determination.

The rights of the Palestinian people are the proper standard to measure the consistency of international positions towards a just peace and human rights. The Arab human rights movement will apply this standard in its relations with the different international organizations and actors.

The Conference declares its full support for the right of the Palestinian people to self-determination and to establish their independent state on their occupied

The Casablanca Declaration

At the invitation of the Cairo Institute for Human Rights Studies, and hosted by the Moroccan Organization for Human Rights, the **First International Conference of the Arab Human Rights Movement: Prospects for the Future** was held in Casablanca from 23 to 25 April, 1999, to examine the human rights conditions in the Arab world, and the responsibilities, tasks and prospects of the Arab human rights movement.

After extensive discussions, the Conference declared that the only source of reference in this respect is international human rights law and the United Nations instruments and declarations. The Conference also emphasized the universality of human rights.

The International Setting

The Conference examined the international setting and conditions affecting the status of human rights specifically in the Arab world and affirmed the following:

- The call for substantial reforms in the United Nations so as to make it more representative of the regions and peoples of the world, and more effective in fulfilling its role and in expressing the common interests and responsibilities of humanity.

- The importance of drawing the attention to the grave consequences of using the principles of human rights for the realization of specific foreign policy objectives of some countries. It affirms that the Arab world is still suffering from the opportunistic, political and propagandist use of human rights by some major powers as evidenced by the double-standards employed by such powers, most notably the United States of America.

The First International Conference of the Arab Human Rights Movement Prospects for the Future

The Conference was organized by the Cairo Institute for Human Rights Studies (CIHRS) and hosted by the Moroccan Organization for Human Rights in April 23-25 in Casablanca, Morocco. It was attended by 100 participants and observers represent forty human rights organizations from fifteen Arab countries, in addition to a number of international experts as observers. The assembly of the participants culminated two months of discussions via fax and e-mail, in deliberation of sixteen working papers. Based on these discussions a draft

iscussed

by the Consultative Panel (23 members from 10 countries) before the conference. The second draft of the Declaration was ready on April 22nd. During three days the conference participants discussed a number of important issues in sixteen parallel working groups and four panel sessions. The First Arab Human Rights Book Fair was held on the fringes of the Conference.

The Conference adopted the Casablanca Declaration and

also issued a special

decision in solidarity with human rights defenders in Tunisia and Syria.

The Cairo Institute for Human Rights Studies

CIHRS is a professional, non-governmental research center specialized in the study of human rights in the Arab world. CIHRS was founded in April 1993 and has started its activities in April 1994. The Institute views itself as part of the international and Arab human rights movement.

CIHRS is an Arab regional center concerned with studying the structural factors affecting the human rights situation in the Arab world and finding approaches to upgrade them, giving special attention to the issues of cultural specificity, human rights education and the dissemination of human rights culture.

CIHRS' activities include conceptual and applied research, educational programs, seminars, courses, periodical and non-periodical publications, as well as providing research facilities and consultation to interested researchers.

CIHRS conducts several programs, and publishes a number of series of publications, a bulletin, a quarterly studies journal, in addition to two journals that feature translated articles from *MERIP* (Middle East Report) and *Reproductive Health Matters* in consultation with their editorial boards.

The Institute does not associate with any kind of politicized activity, and cooperates with other institutions on equal basis in all political matters, except when it comes to the International Human Rights Law.

CIHRS enjoys special consultative status with the Economic and Social Council of the United Nations and an observer status with the African Commission

Publisher: CAIRO INSTITUTE FOR HUMAN RIGHTS STUDIES

9 Rustom St. #35
Mailing address: P.O. Box 117 (Maglis el-Shaab), Cairo, Egypt
Tel: 3543715 3551112
Fax: 3554200
E- mail: cihrs@idsc.gov.eg

The Casablanca Declaration

Of the Arab Human Rights Movement

Adopted by the First International Conference of the Arab Human Rights Movement
Casablanca, 23-25 April, 1999

CIHRS BOARD OF TRUSTEES

Abdel Monem Said (Egypt)
Abdullahi An-Naim (Sudan)
Ahmed Othmani (Tunisia)
Amal Abd El Hadi (Egypt)
Asma Khadr (Jordan)
Aziz Abu Hamad (Saudi Arabia)
El Said Yasin (Egypt)
Ghanem El Nagar (Kuwait)
Hanny Megally (Egypt)
Haytham Manna (Syria)
Ibrahim Awad (Egypt)
Mohamed Amin Al Midani (Syria)
Sahar Hafez (Egypt)
Violette Dagueree (Lebanon)

Program oordinator

Magdi El Naim

Research Advisor

Mohammed El Sayed Said

Director

Bahey El Din Hassan

The Conference's Consultative Committee

Morocco
Abd al Aziz Banani
Idrees Yazmi
Amina Lamrini
Abdellrahman Ben Amr

Algeria
.Mustafa Boshash

Tunisia
Monsif El -arzouqi
Khadija El - Sharif
Kamel Jandoubi
Salah El Gorshy

Sudan
Amin Makky adani
Abdullahi An a'im

Mauritania
Fatma Embay

Syria
Aktham Na'eesa

Lebanon
Waeel Kheir.

Palestine
Raji al Sourany
Maha Abu Deia
Khider Shukairat
Mohammed Zeidan

Iraq
Abd Al- Hussien Shaaban

Egypt
Hanney Meaglly
Amal Abdel Hady
George Ajaieby
Abd Al - Aziz Mohammed

The Casablanca Declaration

Cairo Institute
for Human Rights Studies
(CIHRS)

The Casablanca Declaration

of the Arab Human Rights Movement

Adopted by the First International Conference
of the Arab Human Rights Movement
Casablanca, 23 - 25 April 1999